

وإذ ترحب بالقرارين MRE/RES.1/91^(١٥) و MRE/RES.2/91^(١٦) اللذين اتخذهما وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٣ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ على التوالي ،

١ - تدين بقوة محاولة تنصيب من يحل محل الرئيس الدستوري لهايتي بصورة غير شرعية ، واستعمال العنف والفسر العسكري وانتهاك حقوق الإنسان في ذلك البلد ؛

٢ - تؤكد أن أية هيئة تأتي نتيجة هذه الحالة غير الشرعية تعتبر غير مقبولة ، وتطالب بإعادة حكومة الرئيس جان برتران أرستيد الشرعية فوراً والإعمال الكامل للدستور الوطني وبالتالي مراعاة الكاملة لحقوق الإنسان في هايتي ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وفقاً لما لديه من اختصاصات ، أن ينظر في تقديم الدعم الذي يطلبه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، لتنفيذ الولايات المنبثقة عن القرارين MRE/RES.1/91 و MRE/RES.2/91 اللذين اتخذتهما تلك المنظمة ؛

٤ - تناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير المساندة لقراري منظمة الدول الأمريكية المذكورين في الفقرة ٣ أعلاه ؛

٥ - تؤكد أن من الضروري ، بعد استعادة النظام الدستوري في هايتي ، زيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي معها لتدعيم الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها ، وذلك تعزيزاً لمؤسساتها الديمقراطية ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

٧ - تقرر إبقاء هذا البند قيد النظر إلى أن يتم التوصل إلى تسوية للحالة في هايتي .

الجلسة العامة ٣١

١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

٨/٤٦ - منح الاتحاد الكاريبي مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ رغبة الاتحاد الكاريبي في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الكاريبي ،

وقد نظرت في طلب انضمام جمهورية ليتوانيا إلى عضوية الأمم المتحدة^(١٧) ،

تقرر قبول جمهورية ليتوانيا عضواً في الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ١

١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

٧/٤٦ - حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون " حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي " ،

وإذ تضع في الاعتبار أن منظومة الأمم المتحدة أيدت ، على أساس قرار الجمعية العامة ٢/٤٥ المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، وبناءً على طلب السلطات الشرعية في هايتي وبالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية ، الجهود التي بذلها شعب هايتي لدعم مؤسساته الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تعرب عن القلق بشأن الأحداث الخطيرة التي وقعت في هايتي منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والتي أدت إلى أعمال عنف عطلت فجأة العملية الديمقراطية في ذلك البلد وأسفرت عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ووقوع خسارة في الأرواح ،

وإذ تضع في الاعتبار البيان الذي أدلى به السيد جان برتران أرستيد ، رئيس جمهورية هايتي ، أمام مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١^(١٨) ،

ونظراً لأهمية دعم المجتمع الدولي للتطور الديمقراطي في هايتي عن طريق تقوية مؤسساتها وإبلاء الأولوية العليا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجهها ،

وإذ تدرك أن المنظمة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، تعزز وتشجع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن " إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة " ^(١٩) ،

(١٢) المرجع نفسه ، الوثيقة A/46/413-S/23004 .

(١٣) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والأربعون ،

الجلسة ٣٠١١ .

(١٤) القرار ٢١٧ ألف (د-٣) ، المادة ٢١ ، الفقرة ٣ .

(١٥) انظر A/46/231 ، المرفق ، التذييل .

(١٦) انظر A/46/550-S/23127 ، المرفق .